التنمية السياسيّة في العراق بعد عام 2003: الواقع والتحديات

م. د. حسن كريم مطر
جامعة الفراهيديّ/ كليَّة القانون
hkmk7171@gmail.com
https://orcid.org/0009-0006-2865-1368

مستخلص البحث:
بعد سقوط النظام الاستبداديّ في 9 نيسان 2003م بدأت الخطوات الفعليَّة بالشروع في عمليَّة التنميَّة السياسيَّة أو على الأقل بالتقرب إلى مضامينها ومبادئها؛ لغرض تجاوز الإخفاقات في المنظومة السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة بما يتلاءم مع مبادئ الديمقراطيَّة وحقوق الإنسان وحماية الحقوق والحريَّات. وقد تطلب الشروع بالتنمية السياسيَّة في العراق اتخاذ خطوات باتجاه تحديث البنى والمرتكزات الأساسيَّة للدولة ومؤسسات المجتمع للعمل على تنظيم الهياكل المؤسسيَّة وتحفيز المواطنين على المشاركة الفاعلة في التغيير عبر الإصلاحات وتطوير العلاقة مع السلطات وتنظيمها على أسس نظريَّات التحديث لمواجهة الضغوط والتحديات. إنَّ هذه العمليَّة الشاقة هي عمليَّة معقدةٌ مستمرة وليست مرحليَّة يمكن الوصول إليها بسهولة وهي تمتد على مراحل متعددة.

الكلمات المفتاحيَّة: التنمية السياسيَّة، المحاصصة السياسيَّة، الاستقرار السياسيّ، المشاركة السياسيَّة.

مقدمة:

إنَّ التنمية بمفهومها العلميّ الشامل تعني التغيير الحضاريّ الكليّ الذي يتناول مختلف بُنى المجتمع الماديَّة والمعنويَّة، وهي عمليَّة واعية ومخططة للتغيير والتحول الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ والثقافيّ في الشكل والجوهر، لنقل المجتمع من حالته المتأخرة إلى حالة من التقدم. فالتنمية بذلك عبارة عن عمليَّة ذات طبيعة شموليَّة، حتى ولو كان البعد الاقتصاديّ منها يحتل مركز الصدارة؛ لأنَّ التنمية تعني الارتقاء بحياة الإنسان السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة وغيرها، إلَّا أنَّها تمثل قضيَّة تغيير حضاريّ يتناول إبنية المجتمع وأدواره كافَّة، ويشمل الجوانب الماديَّة والإنسانيَّة منه. ومن المسلم به أنَّ قضية تحقق التنمية الشاملة في أي مجتمع تستلزم توافر وتضافر جملة من الشروط والعناصر التي لولاها سيتحول كلُّ جهدٍ تنموي إلى ضربٍ من العبث، وتعدُّ مسألة التنمية السياسيَّة من أهم تلك العناصر. وأنَّ مجالات التنمية التي تحتاجها كلُّ دولة متعددة وضروريَّة في الوقت نفسه، فالدولة في حاجة التنمية الاقتصاديَّة؛ وذلك للوصول إلى اقتصاد قوَّي في مواجهة التقلبات الاقتصاديَّة العالميَّة، ولرفع المستوى المعيشي للمواطنين، والقدرة على استيراد وتأمين حاجات المواطنين، وأنَّ الدولة كذلك في حاجة للتنمية السياسيَّة؛ إذ السياسة هي المحرك الأوَّل لعمليَّة التنمية. وقد تباينت الرؤى والأساليب والمناهج حول كيفية التخلف والتغلب على مظاهره وتبعاته، ومن ثمَّ كيفية الوصول إلى التنمية عامَّة والتنمية السياسيَّة خاصَّة، وذلك تبعًا للنظريَّات والمدارس الفكريَّة التي عالجت قضايا التنمية ومتطلباتها وشروطها. إذ إنَّ هناك نوعٌ من الاتفاق الواسع على مظاهر التخلف في دول العالم الثالث، لكن لا يوجد اتفاق مماثل على أسباب التخلف ونشأته وأسباب استمراره وطرق الخلاص منه.

أهمية البحث:

وتنبع أهمية البحث من محاولات الإحاطة بما تمثله التنمية السياسيَّة من تحديث واستقرار للنظام السياسيّ ومعرفة الغايَّة التي تهدف لها التنمية في الوصول إلى بناء دولة ديمقراطيَّة يعيش فيها المواطنون بحريَّة وضمانات أساسيَّة من طريق تمتعهم بالحقوق والواجبات تحت مظلة الدستور ونظام سياسيّ قادر على توظيف البنى والمرتكزات الأساسيَّة فيه لمُمارسة الديمقراطيَّة.

إشكاليَّة البحث: وتكمن في أنَّ التنمية السياسيَّة تؤدي إلى استقرار النظام السياسيّ وخاصَّة في البلدان التي تمرُّ بمرحلة انتقاليَّة إلى نظام ديمقراطيّ تعدديّ، إلَّا أنَّ التحديات والمعوقات التي تواجه عمليَّة الشروع بالتنمية السياسيَّة قد تؤدي إلى فشل أو تأخير تحقيقها، والعراق في الوقت الراهن يمرُّ بمجموعة تحديات تواجه التحول الديمقراطيّ.

فرضيَّة البحث: تنطلق من وجود دور مباشر ومؤثر في العراق بعد عام 2003 يخلق الظروف الملاءمة لإقامة دولة ديمقراطيَّة على اعتاب نظام شموليّ دكتاتوريّ تؤدي إلى تذليل الصعوبات والتحديات التي تحدُّ من هذا التحول عبر تنمية سياسيَّة شاملة.

منهجيَّة البحث: من أجل إثبات فرضيَّة الدراسة والوصول إلى النتائج المبتغاة، فقد اعتمد الباحث على منهج التحليل النظميّ والمنهج الوصفيّ الذي يصفُ الواقع في العراق بعد عام 2003. وفيما هو قادم من البحث سنحاول الإجابة على التساؤل الآتي: ما هي آفاق التنمية السياسيَّة في العراق بعد التغيير الحاصل بعد ٢٠٠٣م؟ وللإجابة عن هذا التساؤل لابد من الوقوف على مفهوم التنمية السياسيَّة مع ذكر الاتجاهات النظريَّة لدراسة التنمية السياسيَّة، وبيان آليات التنمية السياسيَّة، ومعوقات التنمية السياسيَّة، وواقع التنمية السياسيَّة في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، وذكر بعض المقترحات الضروريَّة لمعالجة معوقات التنمية السياسيَّة في العراق.

هيكليَّة البحث: ينقسم البحث على ثلاثة مباحث، يسبقها مقدمة ويتلوها خاتمة، أما المبحث الأوَّل× فتناولنا فيه (مفهوم التنمية السياسيَّة)، في حين بيَّنَّا في المبحث الثاني (معوقات التنمية السياسيَّة)، ثم خصصنا المبحث الثالث لـعرض (واقع التنمية السياسيَّة في العراق).

المبحث الأوَّل: التنمية السياسيَّة(إطار نظريّ مفاهيميّ):

أوَّلًا: مفهوم التنمية السياسيَّة:

يرتبط موضوع تطور النظم السياسيَّة في الوقت الحاضر بمفهوم محدد هو (التنمية السياسيَّة) الذي يعدُّ موضوعًا حديث النشأة نسبيًّا، إذ ظهر في مطلع الستينيات من القرن الماضي بعد بروز الدول الجديدة في قارات أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيَّة. ثم انطلاقها في اختيار نظمها السياسيَّة في الوقت نفسه الذي شرعت فيه بعمليات التنمية والتطوير في المجالين الاقتصاديّ والاجتماعيّ. لكن قبل عقد الستينيات من القرن الماضي كانت الدراسات تنصب على النمو الاجتماعيّ_الاقتصاديّ وتأثيراته السياسيَّة، وعبر ذلك تُعالج الأسس الاجتماعيَّة_الاقتصادية للنظام السياسيّ والطريقة التي يتحكم بها النمو الاجتماعيّ والاقتصادي لإيصال البلاد إلى الديمقراطيَّة المنشودة. ولكن بعد ذلك التاريخ، أي منذ الستينات، أخذت الدراسات تتجه إلى التأكيد على التنمية السياسيَّة وعلى الجانب السياسيّ الخاصّ للتنمية. ولم يعدُّ البحث منصبًا فقط على الوسط الاجتماعيّ_ الاقتصاديّ للنظام السياسيّ، وإنما يتركز على النظام السياسيّ ذاته، بهدف بيان تحولاته المتوالية. وكانت الفكرة الرئيسة هي أنَّ النظام السياسيّ يتطور ويتحول ويتكامل مثلما هو شأن النظام الاجتماعيّ والاقتصاديّ. وبعبارة أخرى أنَّه توجد وراء عمليَّة التنمية الاجتماعيَّة_

الاقتصاديَّة وما تشتمل عليه، عملية أخرى معقدة هي التنمية السياسيَّة التي تهدف إلى نقل النظم السياسيَّة التقليديَّة إلى نظم حديثة[1].ومن ثمَّ فإنَّ التطور في النظم السياسيَّة لم يعد مسألة نمو اقتصاديّ واجتماعيّ، وإنما هو عمليَّة سياسيَّة قائمة بذاتها. ودراسة التنمية السياسيَّة تعني بالدرجة الأولى الاهتمام بالعناصر المكونة للنظام السياسيّ، والهيئات العاملة فيه، وسير عملها، فضلًا عن عناصر أخرى، أي دراسة النظام السياسيّ من داخله، ولذلك فإنَّ دراسة التنمية السياسيَّة بالمعنى الدقيق تكمل دراسة التأثيرات السياسيَّة للتنمية الاجتماعيَّة[2]. وكان للمؤتمرات التي عُقدت من عام 1959 وما تلاها بعد هذا التاريخ الفضل الأكبر في صياغة برنامج حول التنمية السياسيَّة؛ إذ عقدت لجنة السياسة المقارنة المنبثقة عن مجلس بحوث العلم الاجتماعيّ في الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمرًا حول التحديث السياسيّ وطبع تقرير اللجنة (التنمية السياسيَّة في الدول الجديدة)، وكذلك طبع عدد من الكتب بهذا الموضوع، منها كتاب غابريل الموند وجيمس كولمان بعنوان (سياسة المناطق النامية)، إذ صاغت هذه التقارير والكتب المفاهيم الأساسيَّة للتنمية السياسيَّة في دول العالم الثالث وكانت الأساس الذي اعتمدته المؤلفات التي ظهرت فيما بعد[3].

ويتضح للباحث أنَّ مفهوم التنمية السياسيَّة حديث واستعماله في مجال العلوم السياسيَّة واختلاطه مع مفاهيم قريبة منه، مثل: التحديث السياسيّ والديمقراطيَّة والإصلاح السياسيّ والانتقال السياسيّ، وأنَّه ظهر في الأوساط الغربيَّة وبخاصَّة في الولايات المتحدة الامريكيَّة للدلالة على عمليات التجديد والتصنيع والثروة عند المقارنة بين المناطق المتخلفة في العالم وبين الدول المتقدمة.

ثانيًا: الاتجاهات النظريَّة لدراسة التنمية السياسيَّة :

يرتبط مفهوم التنمية السياسيَّة بانتقال النظم السياسيَّة من نظم توصف بالتقليديَّة إلى نظم سياسيَّة حديثة، أي إذا كان هناك من الناحيَّة الاقتصاديَّة أنظمة في طور النمو فإنَّ هناك أنظمة سياسيَّة في طريق الإصلاح والتحديث، وفي هذا السياق يبرز اتجاهين نظريّين في دراسة التنمية السياسيَّة، وهما[4]:

_ **الاتجاه الكميّ:** وهو يمثل الدراسات والأبحاث التي تأثرت بالموجة السلوكيَّة في اعتمادها على الطرق الكميَّة، وحاول هذا الاتجاه ربط التغير السياسيّ والرغبة في تحقيق الاستقرار والتطور في الأداء السياسيّ بالنمو الاقتصاديّ وما ينتج عنه من تغيرات اجتماعيَّة وسياسيَّة، إذ عالجت تلك الدراسات النظريَّة مسألة التنمية السياسيَّة بعدِّها محصلة لمجموعة تطورات اقتصاديَّة واجتماعيَّة وثقافيَّة.

_ **الاتجاه الكيفيّ:** في هذا الاتجاه تُدرس الأنظمة السياسيَّة من منطلق التحولات النوعيَّة التي تحدث فيها، وانطلاقًا من الدراسات الأنثروبولوجيَّة، فإنَّ هناك علاقة بين مصدر المعرفة والحكم _ حسب رأي الفيلسوف الفرنسيّ ميشيل فوكو_ أي إنَّ أنظمة الحكم تأثرت بتطور الوعي الإنسانيّ والمعارف العلميَّة، ففي عصر الخرافة والاعتقاد بأنَّ الآلهة مصدر المعرفة كان الحكم ثيوقراطيًّا، وحينما صار الأبطال هم مصدر المعرفة تحول الحكم إلى ارستقراطيًّا، وعندما بات الإنسان مصدرًا للمعرفة سادت النظم الجمهوريَّة.

---

(1) يُنظر: صادق الأسود، علم الاجتماع السياسيّ_ أسسه وأبعاده.

(2) يُنظر: صادق الأسود، علم الاجتماع السياسيّ_ أسسه وأبعاده.

(3) يُنظر: د. فتاح كمال، دور الأحزاب السياسيَّة في التنمية المحليَّة، دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسيّ في ولاية معسكر، 63.

(4) يُنظر: سعاد نور الدين، السكان والتنمية، 30.

إذ يبدو للباحث أنَّ التنمية الاقتصاديَّة إحدى العوامل المهمَّة في تحقيق التنمية السياسيَّة وبشكل نسبيّ، إذ أسهمت التنمية الاقتصاديَّة في وجود الطبقة الوسطى وتوسيعها؛ لنشر الفضائل المدنيَّة وروح المشاركة والمبادرة والمحاسبة والمطالبة ونشر الثقافة الديمقراطيَّة التي ساعدت النظام السياسيّ على الإسراع في التنمية السياسيَّة.

ثالثًا: آليات التنمية السياسيَّة :

من آليات التنمية السياسيَّة ما يأتي:

أ- **الاتصال السياسيّ**: يحتل مفهوم الاتصال السياسيّ مكانًا مهمًّا في علم النفس وعلم الاجتماع وعلم السياسة، وتتفاوت درجة اهتمام كل من هذه العلوم به وفقًا لطبيعة كل منها ومحور البحث في الدافع إلى دراسة الاتصال من طريقه. ونتيجة لذلك تعددت تعريفات الاتصال السياسيّ وتباينت مضامين هذه التعريفات ودلالتها من مجال إلى آخر، تبعًا لتخصص صانع التعريف وفهمه لعمليَّة الاتصال ذاتها. والاتصال السياسيّ من أهم آليات التنمية السياسيَّة فهو يؤدي دورًا مهمًّا في عملية التنشئة السياسيَّة والثقافة السياسيَّة، ما يؤثر تأثيرًا بالغًا في ممارسة حرية الرأي والتعبير، ويتيح فرصة للنظام للتعريف ببرامجه، وهذا ما يؤدي الى إمكانية طرح بدائل[1].

ب- **الأحزاب السياسيَّة:** تعدُّ الأحزاب السياسيَّة المحور الأساسيّ في العمليَّة السياسيَّة الديمقراطيَّة، لأنَّه من دون وجود أحزاب سياسيَّة لا يمكن الحديث عن وجود ديمقراطيَّة كاملة وواضحة وصحيحة، لذلك يرتبط مفهوم التنمية السياسيَّة بوجود الأحزاب السياسيَّة والدور المرسوم لها لتحقيق التنمية السياسيَّة بما يقود إلى وضع الأسس الراسخة لقيام المجتمع الديمقراطيّ المبني على التعدديَّة وصولًا إلى مبدأ تداول السلطة السلميّ.

إنَّ النظم الحزبيَّة الفعالة والقويَّة بإمكانها بناء إطار مؤسسيّ يمثل المصلحة[2]. ويتفق دارسو الأحزاب والتنمية السياسيَّة بشكل عام على تحديد المهام التي تضطلع بها الأحزاب في النظم السياسيَّة الديمقراطيَّة الحديثة، مثل التمثيل، والاتصال وربط المصالح وتجميعها، وتجنيد واختيار العناصر القياديَّة للمناصب الحكوميَّة ووضع البرامج والسياسات الحكوميَّة ومراقبتها، وتحقيق التكامل الاجتماعيّ من طريق إشباع حاجات ومطالب مختلف الجماعات والتوفيق بينها، والقيام بأنشطة التنشئة والتعبئة السياسيَّة، وتقوم الأحزاب أيضًا بدور حيوي في توسيع المشاركة السياسيَّة والقبول بشرعيَّة النظام السياسيّ. لكن الأمر يختلف في بلدان العالم الثالث، التي هي في حاجة وتسعى إلى التنمية السياسيَّة، لذا، وفي ضوء ظروف تلك البلاد أُنيط بالأحزاب السياسيَّة مهَّام ووظائف تتعلق بمسألة التنمية السياسيَّة تفوق في درجة أهميتها الوظائف التقليديَّة للأحزاب السياسيَّة، إذ أضحت الأحزاب متغيرات مستقلة أي قوى مؤسسيَّة مستقلة تؤثر على عملية التنمية السياسيَّة وليست مجرد نتاج لها، بل إنَّ قدرة المجتمع على مواجهة أعباء وأزمات عملية التنمية السياسيَّة تتأثر إلى حد كبير بأنواع وطبيعة الأحزاب القائمة فيه ومدى فاعليتها[3].

ج- **القيادة أو النخبة السياسيَّة:** وهي جماعة تتمتع بالقوَّة الاقتصاديَّة والسياسيَّة والامتياز والمكانة، أما بشكل مكتسب، أو موروث، أو هي جماعات وظيفيَّة ومهنيَّة تحظى بمكانة عالية في المجتمع[4]. وعرفها كمال المنوفيّ بأنَّها: مجموعة من الأفراد الذين يمتلكون

---

(1) يُنظر: حياة قزادري، التنمية السياسيَّة_ المشكلات والمقومات والآليات، 249.

(2) يُنظر: غزي فيصل، التنمية السياسيَّة في بلدان العالم الثالث، 134.

(3) يُنظر: جمال منصور، دور الأحزاب في التنمية السياسيَّة في العالم الثالث، 426.

(4) يُنظر: مولود سعادة، النخبة والمجتمع تجدد رهانات.

مصادر وأدوات قوَّة السياسة في المجتمع بحيث تستطيع التحكم في رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسة في المجتمع[1]. وعمومًا، إنَّ النخبة هي قلَّة من أفراد المجتمع يمتلكون مؤهلات بنيويَّة، فيزيائيَّة، عقليَّة، معرفيَّة، اقتصاديَّة، ماليَّة، تنظيميَّة، إداريَّة، ومؤسساتيَّة، إطارات حاكمة لها مركز متميز في السلطة أو بيئتها الاجتماعيَّة، يجعلها جديرة أن يكون لها اسم خاص مميز[2]. ويصنف علماء الاجتماع والسياسة النخبة إلى عدة أنواع هي: النخبة التقليديَّة، النخبة التكنوقراطيَّة، النخبة المالكة، النخبة الكاريزميَّة، النخبة الأيدلوجيَّة، النخبة الرمزيَّة، النخبة الثقافية، النخبة العسكريَّة[3].

المبحث الثاني: معوقات التنمية السياسيَّة:

تعدُّ التنمية السياسيَّة عمليَّة وليست حالة، ذلك لأنَّها يجب أن تكون مستمرة ومتصاعدة، تسهم فيها كل فئات المجتمع، وهي عمليَّة واعية محددة الغايات ذات استراتيجيَّات طويلة المدى، وأهداف مرحليَّة وخطط وبرامج، وأنَّها عمليَّة موجهة بموجب إدارة التنمية تدرك الحاجات الإنسانيَّة، وتملك القدرة على الاستعمال الكفء للموارد، وهي تهدف إلى إحداث تغييرات هيكليَّة اجتماعيَّة واقتصاديَّة لرفع مستوى المعيشة والقضاء على ظواهر التخلف وإحداث نوع من العدالة في توزيع الدخل القوميّ، فهي آلية للتغيير وتغيير الأطر والجوانب الاجتماعيَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة وضمانات استمرارها والتأكيد على المشاركة الواسعة والعدالة[4]. فقد سعت أغلبية الدول النامية للبدء بعمليَّات التنمية السياسيَّة من أجل النهوض بالواقع السياسيّ الذي تعيشه، بيَّد أنَّها واجهت مجموعة من المعوقات لجهودها في التنمية السياسيَّة، ومن أهم معوقات التنمية السياسيَّة ما يأتي[5]:

١ -**المعوقات السياسيَّة:** يعدُّ عدم توافر الإرادة السياسيَّة من أهم القيود والمعوقات لعمليَّة التنمية ومن الأسباب الرئيسة لفشل كثير من خطط التنمية، إذ تلعب الإرادة السياسيَّة في دول العالم الثالث دورًا في تدهور الأوضاع وتقهقرها في العديد من مجالات الحياة الاجتماعيَّة إلى حدٍ بعيد، وعلى وجه الخصوص تجاه قيم الحريَّة والمساواة، والإرادة السياسيَّة هي جهود محددة يقوم بها الأشخاص في السلطة السياسيَّة لتحقيق أغراض معينة، مثل: إلغاء سوء توزيع الدخل (تقليل التفاوت)، وتقليل الفقر، والقضاء على البطالة من طريق الإصلاحات المختلفة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والمؤسسيَّة[6]. وتقف الإرادة السياسيَّة موقفًا متعارضًا مع مبدأ المواطنة التي تقتضي العمل الجدي للتخلص من كل الممارسات التي تحول دون الوصول إلى هذا المبدأ، وتُسهم باتساع الفجوة بين النخب السياسيَّة السائدة وعموم مكونات المجتمع، فالنخب الحاكمة ترفض مبدأ التعدديَّة السياسيَّة، وتمنع بشكل قاطع تقنين الأحزاب السياسيَّة ما يجعل الحكام والمحكومين يعيشون في أزمة ضغوط وإحباط تؤثر في الاستقرار السياسيّ الذي لا يمكن أن ينشأ أو يستمر إلَّا في ظل ظروف شرعيَّة وطنية جديدة، وهنا لا يوجد أمام المواطنين إلَّا الانخراط في مشروع

---

(1) يُنظر: المصدر نفسه.
(2) يُنظر: حياة قزادري، التنمية السياسيَّة_ المشكلات والمقومات والآليات، 253.
(3) يُنظر: زاهر زكار، الصفوات والنخب وتأثيرها في المجتمع، 16.
(4) يُنظر: فيّ عادل حسين وآخرون، التنمية العربيَّة_ الواقع الراهن والمستقبل، 71.
(5) يُنظر: علي بن سليمان بن سعيد الدرمكيّ، التنمية السياسيَّة ودورها في الاستقرار السياسيّ في سلطنة عمان (1981- 21012، رسالة ماجستير، 38- 42.
(6) يُنظر: ميشيل تودارو، التنمية الاقتصاديَّة، 89.

التنمية السياسيَّة الذي يعيد الجميع لممارسة دورهم الحضاريّ ويخرجهم من التخلف والاستبداد[1].

٢ -**غياب دور المعارضة السياسيَّة:** إنَّ غياب دور المعارضة السياسيَّة القادرة على أداء الأدوار المناطة بها المتعلقة بعمليات التجنيد السياسيّ والمشاركة بالسلطة من طريق آليات الانتخاب وتفعيل الرقابة السياسيَّة، له أثرٌ كبير في تقليص عمليَّات التنمية السياسيَّة؛ وذلك لأنَّها تُسهم في نشر الثقافة والوعي السياسيّ، وتساعد على بروز قواعد شعبيَّة تأخذ شكل الزعامات التقليديَّة الطائفية والقبليَّة والعائليَّة[2]، وتقوم الأحزاب السياسيَّة بغرس مجموعة من المعايير والقيم السياسيَّة والاتجاهات العامة بين المواطنين بشكل تدريجيّ وبواسطة عملها الحزبيّ الشعبيّ، وهي تُسهم بتزويد المواطنين بالمعلومات السياسيَّة، وتعمل على غرس أنماط سلوكيَّة تتعلق بالعمليَّة السياسيَّة، وهي لا تقف عند هذا الحد (تشكيل الثقافة السياسيَّة)، وإنَّما يمتد نشاطها ليشمل تعيير هذه الثقافة، وهذا يتوقف على مدى قوَّة الأحزاب في التأثير على الجماهير[3]. ويشكل غياب الأحزاب السياسيَّة عن الحياة السياسيَّة عقبة مُهمَّة من عقبات التنمية السياسيَّة في هذه الدول ومجتمعاتها التقليديَّة السائرة بالانتقال إلى المجتمعات الحديثة، الأمر الذي يتطلب وجود أحزاب وتنظيمات سياسيَّة فاعلة قادرة على تمثيل شرائح المجتمع كافة، وأنَّ عدم وجود معارضة منظمة وقيادات فاعلة ذات تأثير في الحياة السياسيَّة يقلل من فرص نجاح عمليَّات التنمية السياسيَّة المنشودة[4].

٣ -**غياب دور عناصر اقتراب علاقات الدولة - المجتمع**: المبنية على المنظمات غير الرسميَّة التي تمارس عمليَّات الضبط الاجتماعيّ والرقابة السياسيَّة المتمثلة بمؤسسات المجتمع المدنيّ القادرة على تحقيق النجاحات في الحفاظ على الضبط الاجتماعيّ والسياسيّ، وأداء أدوار رقابيَّة تصحح من مسيرة النظام السياسيّ، إذ إنَّ هذه المؤسسات بمثابة مدارس لتعلم المُمارسة الديمقراطيَّة، بمُمارسة العمل الديمقراطيّ داخل أروقتها، مثل الدخول في حوار مع الأعضاء الآخرين والتنافس على القيادة بالترشيح والتصويت في الانتخابات التي تجري فيها، وتصبح بمثابة مدرسة يتعلم فيها الفرد أصول هذا السلوك الديمقراطيّ على مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ليمارسه بالحماس نفسه والايجابيَّة بعد ذلك على مستوى المجتمع كلّه[5].

٤- **ضعف مستوى المؤسسيَّة** في البناء السياسيّ وبروز ظاهرة الشخصانيَّة والانفراد بالقرار السياسيّ وسيطرة السلطات الحاكمة على آلياته ونتائجه رغم وجود المؤسسات البرلمانيَّة التي يفترض أن يكون لها دورًا أكبر في وضع التشريعات القانونيَّة المختلفة، مع الاحتفاظ بالشرعيَّة القانونيَّة المستندة إلى دساتير وضعيَّة قادرة على حل البرلمانات القائمة متى شاءت السلطة الحاكمة، فضلًا عن كون الدساتير لا تلبي الحاجة الحقيقيَّة لطموحات الشعوب[6].

---

(1) يُنظر: جمال داوود سلمان وعبد الغفور أسعد، التنمية السياسيَّة ودورها في الاستقرار السياسيّ في العراق، 9-10.

(2) يُنظر: أمين المشاقبة، الإصلاح السياسيّ في دول الخليج العربيّ، 75.

(3) يُنظر: كمال المنوفي، أصول النظم السياسيَّة المقارنة، 198.

(4) يُنظر: أمين المشاقبة، الإصلاح السياسيّ في دول الخليج العربيّ، 75.

(5) يُنظر: المصدر السابق، 76.

(6) يُنظر: المصدر السابق، 77.

٥ -**غياب المشاركة السياسيَّة:** إنَّ غياب المشاركة السياسيَّة المرتبطة بالمجتمع الديمقراطيّ المفتوح، يؤثر بشكل مباشر على القرار السياسيّ أو متخذيه، ما يشكل عائقًا أمام عمليَّات التنمية السياسيَّة، لأنَّ المجتمع هو المكون الأساسيّ المعني بالتنمية، وأنَّ مشاركته البناءة تقوم على حريَّة التعبير والتنظيم، وعلى الانخراط الطوعيّ في إحداث التغيير الذي يحدده المشاركون أنفسهم، وهي أيضًا تعني انخراط المواطنين في تنمية أنفسهم وحياتهم وبيئتهم[1].

٦- **ضعف دور المرأة السياسيّ:** يشكل ضعف دور المرأة السياسيّ انعكاسًا لدرجة التخلف السياسيّ التي تعاني منها المجتمعات، وذلك بالنظر لما تعاني منه المرأة من استغلال لدورها في مجال المشاركة السياسيَّة وأبسطها حقها في التصويت والترشح للمجالس النيابيَّة، وهو عائق حقيقيّ أمام عمليَّات التنمية السياسيَّة[2]، فضلًا عن استبعادها عن تولي المناصب الحكوميَّة العليا أو المناصب الدبلوماسيَّة وحرمانها من الحقوق الإنسانيَّة الأخرى[3].

ومن المناسب هنا أن نذكر أهم الأزمات التي ذكرها لويسيان باي في كتابه (جوانب التنمية السياسيَّة) كأزمات تواجه التنمية وهي كالاتي:

1-**أزمة الهوية:** إنَّ أوَّل وأهم أزمة أساسية هي تلك التي تتعلق بتكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد بأنَّهم متميزون عن غيرهم من المجتمعات الأخرى. إذ يجب أن يتوصل الناس الى إقرار كون أقليمهم هو وطنهم الحقيقيّ، ويجب أن يشعروا كأفراد بأنَّ هويتهم الشخصيَّة محددة جزئيًّا بإنتمائهم إلى بلادهم المحددة إقليميًّا. وفي معظم الدول، إنَّ الأشكال التقليديَّة للهوية تتراوح بين العشيرة أو الطائفة وبين الجماعات الأثنيَّة واللُّغويَّة التي تتنافس مع الشعور بالهوية القوميَّة الأوسع. إنَّ أزمة الهوية ذات ثقل في التنمية السياسيَّة في المجتمع وبناء الدولة[4].

2-**أزمة المشروعيَّة:** وهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأزمة الهوية، إذ تتعلق بتحقيق الاتفاق حول مشروعيَّة السلطة القائمة والمسؤوليَّات الخاصة بالحكم. وفي التحليل الأخير فإنَّ مآلها هو بناء الأمة. وفي كثير من الدول الجديدة إنَّ أزمة المشروعيَّة هي مشكلة دستوريَّة، إذ تدور حول ماهية العلاقة بين السلطات المركزيَّة وبين السلطات المحلية؟ وما هي الحدود الخاصة بالبيروقراطيَّة، أو العيش في الحياة السياسيَّة للأمة؟ وفي دول جديدة أخرى، إنَّ قضية المشروعيَّة أكثر ارتباكًا، وتنطوي على مشاعر تدور حول الروح التي يجب أن تسيطر على الحكومة والأهداف الأساسيَّة، وهل هي دينيَّة أم أيدولوجيَّة، أم اقتصاديَّة، أم تنمويَّة؟ في حين إنَّ أزمة المشروعيَّة في المجتمعات الانتقاليَّة قد تكون ناشئة قبل كل شيء عن فقدان القوَّة السياسيَّة التي بوسعها أن تسيطر وأن تمترس السلطة بصورة مشروعة[5].

3-**أزمة التغلغل**: والمقصود بها أنَّ الإدارة في الدولة الجديدة عليها أن تتغلل في المجتمع في مختلف أجزاءه وعلى مختلف مستوياته. وبذلك تستطيع أن تحرك المجتمع، فإنَّ الحكومة في المجتمعات التقليديَّة ليس لها سوى مطاليب محدودة إزاء المجتمع. أمَّا

---

(1) يُنظر: مصطفى كامل السيد، التنمية بالمشاركة_ المشروع كنموذج، 183.
(2) يُنظر: علي الطراح، الأبعاد الاجتماعيَّة للعولمة وتأثيرها في دور المرأة الخليجيَّة، 332.
(3) يُنظر: أمين المشاقبة، الإصلاح السياسيّ في دول الخليج العربيّ، 79.
(4) يُنظر: صادق الأسود، علم الاجتماع السياسيّ، 411.
(5) يُنظر: صادق الأسود، علم الاجتماع السياسيّ ، 412.

الحكومات في معظم النظم الانتقاليَّة؛ فإنَّها أكثر طموحًا وعلى الأخص إذا كان الحكام يسعون إلى التعجيل في سرعة التنمية السياسيَّة والتغيير الاجتماعيّ. ولغرض تنفيذ سياسات تنمويَّة لها شأن يُذكر يجب على الحكومة أن تكون قادرة على أن تصل حتى إلى مستوى القرية وأن تمسُّ حياة الناس اليوميَّة. وعلى الرغم من ذلك فإنَّ الخصيصة المسيطرة في المجتمعات الانتقاليَّة هي الهوَّة بين عالم النخبة الحاكمة وبين عالم الجماهير التي ما تزال متوجهة نحو طرقها المحلية الضيقة[1].

4-**أزمة المساهمة**: عندما تساهم أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسيَّة (المساهمة الشعبيَّة) فإنَّ المطاليب التي توجه إلى النظام السياسيّ تزداد أيضًا وتتراكم. ومن ثمَّ فإنَّ تدفق هؤلاء المساهمين الجدد في الحياة السياسيَّة يضع قيودًا خطيرة على المؤسسات القائمة. فحينما يُزج أجزاء من السكان في العمليَّة السياسيَّة فإنَّ مصالح جديدة وأمور جديدة تأخذ بالظهور الأمر الذي يؤدي إلى تقطع استمرارية النظام. وتجد حاجة لإعادة النظر في بنية العلاقات السياسيَّة بأسرها. والمشكلة التي تطرح على كثير من الدول الجديدة هي ما إذا كان توسع المساهمة يحتمل أن ينظم فعلًا بصورة جماعات مصالح نوعيَّة. بمعنى أنَّ أزمة المساهمة تنشأ عن بروز جماعات المصالح وعن تكوين النظام الحزبيّ[2].

5-**أزمة الاندماج**: يعرض لوسيان باي أنَّ هذه الأزمة تغطي مشاكل ربط السياسة الشعبيَّة بعمل الحكومة، وهكذا فإنَّها تمثل الحل الفعَّال والملائم لكل من أزمتي التغلغل والمساهمة. ولذلك فإنَّ مشكلة الاندماج تنصب على المدى الذي ينتظم فيه النظام السياسيّ بأسره بحسبان أنَّه نظام روابط متفاعلة فيما بينها، هذه الروابط القائمة بين مختلف الجماعات والمصالح الساعيَّة وراء مطاليب لها لدى النظام. وأخيرًا الروابط بين الموظفين والمواطنين. وفي كثير من النظم الانتقاليَّة، قد تكون هناك مجموعات من مصالح عديدة، ولكنها قلما تتفاعل فيما بينها، وفي أحسن الأحوال تسعى كل واحدة منها لتحقيق مطالبها لدى الحكومة بصورة منفصلة عن المصالح الأخرى[3].

6- **أزمة التوزيع**: وهي الأزمة الأخيرة في العمليَّة التنمويَّة، وتنطوي على كيفيَّة وجوب استعمال السلطات الحكوميَّة في التأثير على توزيع المنافع والخدمات والقيم بين أجزاء المجتمع. ومن هو المستفيد من عمل الحكومة، وماذا يجب أن تفعله الحكومة من أجل تقديم أكبر المنافع إلى الأجزاء المختلفة للمجتمع وفي الدول النامية تسعى الحكومات لمواجهة مشكلة التوزيع بأشكال مختلفة، فقد تتدخل بصورة مباشرة فتفرض توزيعًا جديدًا للملكيَّة، كالإصلاح الزراعيّ أو القطاع العام والقطاع الخاصّ في الصناعة، والسيطرة على التجارة الداخليَّة والخارجيَّة[4]. وبناءً على ما سبق ذكره، يمكن القول إنَّ المعوقات التي تواجه التنمية بمفهومها الشامل هي المعوقات نفسها التي تمارس تأثيرها في التنمية السياسيَّة، فهي البيئة الحاضنة للمعوقات المؤثرة في التنمية السياسيَّة حسب طبيعتها السياسيَّة.

---

(1) يُنظر: المصدر نفسه، 413.
(2) يُنظر: المصدر نفسه، 413.
(3) يُنظر: صادق الأسود، علم الاجتماع السياسيّ، 414.
(4) يُنظر: المصدر نفسه، 414.

المبحث الثالث: واقع التنمية السياسيَّة في العراق بعد عام ٢٠٠٣م :

في العراق وبعد سقوط النظام الدكتاتوريّ وصعود القوَّى الديمقراطيَّة السياسيَّة الجديدة، ونشوء المنظمات الحقوقيَّة، والدور الفاعل الذي يلعبه الإعلام، وما روجته هذه العوامل من ثقافة قبول الآخر والتعدديَّة السياسيَّة والتنوع والتغيير والتداول السلمي للسلطة، وتبني الدستور النافذ لعام ٢٠٠٥م للنظام البرلمانيّ النيابيّ ولكل هذه القيم والمبادئ وتجسيد أحكامها في نصوص الدستور والتشريعات اللاحقة التي اعقبت إقراره، يمكن هنا التساؤل عن مدى مساهمة التغيير السياسيّ الحاصل بإحداث تنمية سياسيَّة في العراق، وعلى وجه الخصوص في إيجاد المعارضة داخل قبة مجلس النواب في انتقاد ومراقبة عمل الحكومة ومساءلة أعضائها وتقديم المقترحات والبدائل لتصحيح الخطأ والخلل، وما هو مدى مساهمتها في إحداث التنمية السياسيَّة في البلد.

وللإجابة عن هذا التساؤل يمكن القول بما يأتي:

تبنى العراق بعد سقوط النظام الدكتاتوريّ في ٩ نيسان ٢٠٠٣م النظام الديمقراطيّ، وهذا ما أكدَّ عليه الدستور العراقيّ الساعيّ باتجاه بناء نظام ديمقراطيّ، ونصَّ الدستور العراقيّ على موضوع التعدديَّة الحزبيَّة في الديباجة.

ويعدُّ تغيير النظام السياسيّ في العراق بعد 2003م من أهم الأحداث التي طرأت على نظام الحكم، إذ أصبح نظامًا برلمانيًّا (الدستور العراقيّ، 2005، المادة (1)) بعد أن كان شموليًّا لأكثر من ثلاثة عقود، بيد أنَّ النظام السياسيّ الجديد لم ينشأ على أرضيَّة ديمقراطيَّة حقيقيَّة، ولم يفسح المجال الرحب للمعارضة البرلمانيَّة أن تعمل في المجال الرقابيّ والإشراف على عمل الحكومة لجملة من الأسباب، منها: ضعف الثقافة السياسيَّة لدى النائب وافتقاره إلى الوعي السياسيّ، وطبيعة نظم الانتخابات في العراق، وأسهمت الديمقراطيَّة التوافقيَّة، التي عمل بها في العراق بتراجع عمل المعارضة البرلمانيَّة[1].

فقد شهد العراق انفتاح واسع لتأسيس الأحزاب السياسيَّة والجمعيات، وأفرز الحرمان السياسيّ ولادة فوضى حزبيَّة وصلت إلى تأسيس مئات الأحزاب والجمعيات[2].

وقد ولَّد هذا الكم الكبير من الأحزاب الديمقراطيَّة التوافقيَّة (المحاصصة)، حيث لم يجرِ تشكيل حكومة عام ٢٠٠٥م بالاستحقاق الانتخابيّ وإنما على أساس التوافق السياسيّ وتقسيم المناصب السياديَّة حسب هذا التوافق، لذلك لا نرى وجودًا لأي معارضة برلمانيَّة أو سياسيَّة، ومن هنا نصل إلى أحد أسباب غياب المعارضة البرلمانيَّة في العراق، فكلّ الكتل الفائزة حاولت الوصول إلى المناصب وتقسيم الغنائم السلطويَّة.[3] واتجهت القوَّى السياسيَّة العراقيَّة إلى تبني الابتكار الديمقراطيّ على الرغم من _أو بسبب_ جهلها المركب بمدى توافر شروطه ومتطلبات تحقيقه، وبكيفيَّات هذا التطبيق وآلياته في بيئتها المجتمعيَّة والسياسيَّة[4]، وأنَّ الديمقراطيَّة التوافقيَّة قد جرى استعمالها في العراق استعمالًا سيئًا، على حين كان من المفروض أن تكون الديمقراطيَّة التوافقيَّة مرحلة انتقالية إلى ديمقراطيَّة الأغلبيَّة، وتحولت المحاصصة إلى فكرة ثابتة عرفيَّة ألقت بظلالها على العمليَّة

---

(1) يُنظر: علي مهدي كاظم، إشكالية غياب المعارضة البرلمانيَّة وأثرها في أداء النظام السياسيّ في العراق بعد عام ٢٠٠٥ ومتطلبات إنجاحها، رسالة ماجستير، 66.

(2) يُنظر: نغم محمد صالح، التعدديَّة الحزبيَّة في العراق ومتطلبات إنجاحها، 212.

(3) يُنظر: حسن كريم مطر، أداء البرلمان العراقيّ بين عامي 2005- 2021، أطروحة دكتوراه، 138.

(4) يُنظر: ياسين محمد محمد العيثاويّ، الانعكاسات السلبيَّة للمحاصصة السياسيَّة على البنية المؤسسيَّة والمجتمعيَّة للنظام الديمقراطيّ في العراق - الشرق الأوسط أنموذجًا، 35.

السياسيَّة، في تكوين المؤسسات العراقيَّة[1]، أي إنَّها لا تتمتع بقدر كافٍ في تحقيق الاستقرار السياسيّ، والأهم من ذلك لا تتحقق المعارضة البرلمانيَّة، لأنَّ جميع الطوائف قد شاركت بالانتخابات، ومن المعروف أنَّ الانتخابات تقوم على مبدأ الربح والخسارة، فالذي يربح هو من يشكل الحكومة ومن يخسر يكون أقليَّة ويصبح معارضًا، بينما في الديمقراطيَّة التوافقيَّة فالكل يشارك في الحكم وهذا ما يسمى بالشراكة الوطنيَّة أو حكومة (الوحدة الوطنيَّة). وإذا كانت التوافقيَّة _على المستوى السياسيّ_ هي البديل المطروح للديمقراطيَّة التمثيليَّة في معالجة مشاكل المجتمعات التعدديَّة[2]، فإنَّ خطورتها تكمن في إمكانية تسببها في تقسيم التعدديّ وزيادة درجة الهوَّة والتمايز بين عناصر مكوناته المختلفة، فضلًا عن اعتماد مبدأ المحاصصات والتوافقات بدلًا من معيار الكفاءة والنزاهة، وتغييب مبدأ المساواة الفرديَّة لحساب مساواة الجماعات[3].

من هنا يمكن القول إنَّ لتلك المحاصصة الطائفيَّة (مذهبيًّا وقوميًّا) تأثيرها وتداعياتها السياسيَّة والتشريعيَّة التي خلقت فخاخًا ومشكلات امتلئ بها الدستور العراقي لعام 2005م بما أساء إلى تجانس ووحدة الرؤى السياسيَّة، وانعكست آثارها السلبيَّة حتى على النسيج الاجتماعيّ العراقيّ الذي شكل اختلاف مكوناته وعدم اتفاقها على عدد من فقرات هذا الدستور عامل تهديد للسلم الأهليّ، فضلًا عمّا تسببت فيه المحاصصة الطائفيَّة من انعدام الثقة بين أطراف العمليَّة السياسيَّة من أحزاب وقوًى وتيارات وشخصيَّات سياسيَّة ما شجعها على الإبقاء على مجموعاتها المسلحة، أو حتى تشكيلها، واستعمالها ضد الخصوم والمنافسين على الرغم من انتفاء الحاجة إلى الإسلوب المسلح في العمل السياسيّ بعد تبني هذه الأطراف للديمقراطيَّة خيارًا للحكم وأسلوبًا لإدارة العمليَّة السياسيَّة، وهو ما تسبب في النهاية في ازدياد حدَّة الاستقطابات الطائفيَّة والعرقيَّة والمناطقيَّة وسلبيتها، ناهيك عن تشظي وعدم استقرار البنية المؤسسيَّة للدولة وانعدام فاعليتها. وقد عانى العراق من خلل هيكليّ في بنيته السياسيَّة وفي تشكيلة نظامه السياسيّ، وهذا الخلل تمثل في غياب المعارضة السياسيَّة التي هي ركن من الأركان الأساسيَّة لبناء النظام البرلمانيّ، والسبب في عدم اختيار المعارضة السياسيَّة في الغالب ناجم عدم رغبة جميع الأطراف السياسيَّة، أن تخسر مكانها في السلطة لسبب أو لآخر، وبعد هذه المدَّة الطويلة من التجربة السياسيَّة التي امتدت حوالي (20) عامًا، وجدنا أنَّ الأحزاب السياسيَّة تتكلم عن المعارضة السياسيَّة وهو خيار جيد بطبيعة الحال، لكنه وللأسف الشديد ناجم عن عدم رغبة الفرقاء السياسيّين في تحمل مسؤولية الفشل، أو عدم رغبتهم في إبداء الخلل الجوهريّ الذي عانت منه العمليَّة السياسيَّة العراقيَّة[4]. ويمكن أن نخلص إلى القول بأنَّ المعارضة السياسيَّة في العراق بوضعها الحاليّ لا يمكن أن تقوّم النظام السياسيّ، إذ تنطوي الديمقراطيَّة التوافقيَّة في آلية عملها على (التوافق والتعطيل) بين جميع المكونات في القرارات البرلمانيَّة ما

---

(1) يُنظر: عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسيّ في العراق بعد عام ٢٠٠٣ _ دراسة في الأسباب وسبل المواجهة، 62.

(2) يُنظر: رضوان زيادة، الديمقراطيَّة التوافقيَّة كمرحلة أوليَّة في عمليَّة التحول الديمقراطيّ في الوطن العربيّ، 89-94. ويُنظر: أحمد مالكي، حول الدستور الديمقراطيّ في مشروع الدراسات الديمقراطيَّة في البلدان العربيَّة، 55- 99.

(3) شاكر الأنباريّ، عرض كتاب: الديمقراطيَّة التوافقيَّة: مجتمع مدنيّ، بحث منشور في الشبكة الدوليَّة على الرابط الآتي: http://www.alsabaah.com/paper-php?souper:akbar/mlf-interpage

(4) يُنظر: د. خالد عليوي العرداويّ، المعارضة السياسيَّة بين ضرورات المصلحة الحزبيَّة والنظام السياسيّ، حلقة نقاشيَّة نظّمها مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجيَّة في 2 تموز، منشور على الشبكة الدوليَّة على الرابط الآتي: http://fcdrs.com/polotics/1270

يمنح لكل مكون القدرة على (التوافق والتعطيل) على قرارات أو مصالح المكون الآخر، وهذا ما انعكس سلبًا في العراق حيث التوافقيَّة ولدت المحاصصة الطائفيَّة والحزبيَّة والضعف في المؤسسات التنفيذيَّة والتشريعيَّة، وغياب دور المعارضة البرلمانيَّة بسبب تقاسم السلطة بين جميع المكونات[1]. إنَّ الديمقراطيَّة التوافقيَّة تسهم في إضعاف معظم القيم السياسيَّة وأهمها (الأغلبية السياسيَّة، المعارضة، الأقليَّة السياسيَّة)؛ لأنَّها تحاول إجهاض وجود أي اختلاف، مع أنَّ الاختلاف يعدُّ ركيزة أساسيَّة للمعارضة التي يجب أن تتوافر في أي عمليَّة ديمقراطيَّة[2]. إنَّ الأخذ بالديمقراطيَّة التوافقيَّة قد جعل من أدوات مجلس النواب غير فاعلة لاسيما العمل الرقابيّ المتمثل بالمعارضة البرلمانيَّة، لأنَّ الأعضاء أنفسهم منتمين إلى الأحزاب التي تشارك في السلطة وهي المسؤولة عن توجيه النواب، الذين لهم ولاءات حزبيَّة فوق ولاءات النظام، لذلك نجد عدم وجود معارضة فاعلة تجاه قرارات السلطة التنفيذيَّة خوفًا من أن تنالهم العقوبات الحزبيَّة من قبل رؤوساء الأحزاب[3]، وهذا ما انعكس بالسلب على أداء مجلس النواب النيابيّ وفي معظم الحالات التي أدى بها البرلمان دورًا رقابيًّا فكان ذا طابع شخصيّ أو لأغراض حزبيَّة، وحتى فيما يخص مسألة استجواب الوزراء والمسؤولين في الدولة فكانت أغلب الاستجوابات تفتقر إلى النتائج[4]، بعد أن تشكلت الحكومة وفق مبدأ الديمقراطيَّة التوافقيَّة، أي على أساس التوافق السياسيّ الوطنيّ[5]. ويعتقد الباحث أنَّ بقاء العراق ونظامه السياسيّ في هذه الحالة الفوضويَّة وعدم نجاعة الآليات الدستوريَّة في محاربة الفساد والقضاء عليه يشكّل تهديدًا كبيرًا أمام التنمية السياسيَّة والتنمية الشاملة بشكل عام، إذ يؤدي ذلك إلى فشل الإصلاح في جميع قطاعات العمل، لاسيما أنَّ البلد يعتمد على الاقتصاد الريعيّ الأحاديّ.

الخاتمة والاستنتاجات:

أوَّلًا: الخاتمة:

تبيَّن لنا من هذا البحث أنَّ مفهوم التنمية السياسيَّة بالمعنى المتداول حاليًّا، هو مفهوم يحتوي على دلالات متعددة، وأن النظريَّات التي وضعت لدراسة وتحليل موضوع التنمية هي من أجل دراسته وتحليله للكشف عن عيوبه ونقائصه للوصول إلى ضرورة الرشاد والفاعليّة والحسّ الوطنيّ؛ للنهوض بالمجتمعات وتطويرها بما يحقق محاربة تركيز السلطة وسوء استعمالها، لخلق أنظمة ديمقراطيَّة تترسخ معها مفاهيم الدولة الوطنيَّة والمواطنة والرفاه الاجتماعيّ، للشعوب التي ترغب في الخروج من دائرة التخلف الذي أثقل كاهلها، من طريق إيجاد أجيال وطبقات اجتماعيَّة ذات نشأة صحيحة وسليمة تقدم الحلول والآليات المناسبة للتحديات والصعوبات السياسيَّة والاقتصاديَّة وغيرها التي تعيق انخراط البلدان الفاشلة في عمليَّة تنمويَّة حقيقيَّة، كون عمليَّة التنمية السياسيَّة _التي هي جزء من أجزاء الفعل التنمويّ العام_ ومن ثمَّ التنمية الإنسانيَّة الشاملة تحقق إعادة النظر

---

(1) يُنظر: علي عباس مراد، حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة، مؤتمر بيت الحكمة العلميّ السنويّ بخصوص بناء الدولة، 120.

(2) يُنظر: عبد العظيم جبر، ثقافة المعارضة، صحيفة الصباح، ملحق آفاق استراتيجيَّة، العدد (٨٤٤)، 3.

(3) يُنظر: قحطان أحمد سليمان، الأسس الفكريَّة لبناء الدولة في العراق، مجلة العلوم السياسيَّة، العدد (٣٤) ، السنة (١٧)، 130.

(4) يُنظر: العنبكيّ وآخرون، أداء البرلمان العراقيّ_ رؤية تقويميَّة في التقرير الاستراتيجيّ العراقيّ (٢٠١٠-٢٠١١)، 82.

(5) يُنظر: د. طه حميد حسن العنبكيّ ، ٢٠١٢، إشكالية العلاقة بين السلطتين التشريعيَّة والتنفيذيَّة الاتحاديّتين وفق الدستور العراقيّ النافذ، بحث مشارك في أعمال المؤتمر العلميّ السنويّ الثالث لـ(سكول) العلوم السياسيَّة، 365.

في المفاهيم والأطر النظرية التي تتناول واقع التنمية والتحولات السياسيَّة للوصول إلى تشخيص دقيق وصحيح للواقع، وتحديد أسباب الإخفاق والنجاح في التنمية الإنسانيَّة، ودور التنمية السياسيَّة في تطويره على سلم الأولويَّات الوطنيَّة في صياغة برامج تنمويَّة وترتيبات مؤسسيَّة تراعي الجانب الإنسانيّ وتفتح المجال أمامه في المشاركة السياسيَّة بمختلف أبعادها، وهذه تمثل شروطًا لتحقيق تنمية سياسيَّة ضروريَّة ونوعية للنهوض من حالة الركود والتخلف، لبناء نهضة حقيقيَّة وإنسانيَّة شاملة.

لقد أثبتت التجربة فشل مبدأ المحاصصة السياسيَّة التي استندت إليها العمليَّة السياسيَّة العراقيَّة الحاليَّة في بناء المواطنة العراقيَّة، إذ أصبح الولاء للطائفة أكبر من الولاء للوطن، وهذه أهم عيوب الديمقراطيَّة التوافقيَّة خصوصًا في مجتمع مثل المجتمع العراقيّ الذي لم يهضم بعد المبادئ الأساسيَّة الديمقراطيَّة، فكيف يمكن أن يعي أنَّ الديمقراطيَّة التوافقيَّة هي إحدى المراحل التي توصله إلى الديمقراطيَّة (الأغلبية الانتخابيَّة) التي تأتي من طريق صناديق الاقتراع، وليس أغلبية المكون الاجتماعيّ وغيره. وممَّا يلاحظ على الحالة العراقيَّة أنَّ الصراع السياسيّ والمحاصصة السياسيَّة باتا يؤديان إلى تشضي المجتمع بشكل ينذر بخطر كبير في حال استمرار الوضع على حاله بدون إصلاح، وأنَّ الانتقال من دولة المكونات إلى دولة القانون والمواطنة سيؤدي إلى تقوقع الطائفيّين مجتمعيًّا داخل الطائفة وقدرتها على بناء الأمة من طريق رسائل الاطمئنان التي ترسلها الحكومة ويستلمها المواطن، ومفادها العدالة والمساواة والمواطنة وإقرار حقوق الإنسان والابتعاد عن الطائفيَّة السياسيَّة أو القوميَّة أو الدينيَّة أو المذهبيَّة.

إنَّ العراق بحاجة ماسة إلى أحزاب سياسيَّة لا تمثل طائفة أو عرقًا معينًا، أحزاب ذات هويَّة وطنيَّة عراقيَّة تشكل مراكز لخلق ثقافة سياسيَّة تقوم على المشاركة وليس على التبعيَّة، وهذه الأحزاب ينبغي أن لا تكون مجرد تجمعات لتحقيق أهداف ومصالح شخصيَّة على حساب استقرار الوطن ومصالحه.

ثانيًا: الاستنتاجات:

1- إنَّ اختلاف المفكرين والمنظرين السياسيّين في تعريف مفهوم التنمية السياسيَّة مردّه حداثة نشأته واختلاف الرؤى والمرتكزات التي بنى عليها هؤلاء تعريفاتهم وتفسيراتهم لمفهوم التمنية السياسيَّة من معيار اقتصاديّ أو اجتماعيّ أو معايير التخلف أو التطور السياسيّ والصناعيّ لدى الغرب بصورة خاصَّة.

2- إنَّ التنميَّة السياسيَّة عملية تطوريَّة مستمرة وليست مرحليَّة يمكن بلوغها بسرعة وسهولة، فالتطورات والتحديثات التي تحدث في البنى والهياكل والمؤسسات ووظائفها وتفاعلاتها السياسيَّة هي أيضًا عمليَّة مستمرة. وإنَّ تطور النظام السياسيّ بحكم تطور الحياة وتجددها والتغيرات التي تفرض على البنى والمؤسسات يجب أن تتميز بقدرتها على استيعاب التغيرات والمطالب المتجددة على وفق القيم والمبادئ التي تسود في المجتمع، وهي بذلك تكون عمليَّة تراكميَّة عبر العمليَّة السياسيَّة وتفاعلاتها.

3- إنَّ تغيير النظام السياسيّ أدى إلى انهيار الدولة العراقيَّة واستبدلت بالاحتلال الأمريكي عام 2003، إذ تشكَّلت دولة غير واضحة المعالم، فقد عانت القوَّى السياسيَّة العراقيَّة التي تشكلت بعد التغيير من غياب واضح لمفهوم الدولة واستبدلتها بالسلطة.

4- كان من أبرز المعوقات التي واجهت التنمية السياسيَّة في العراق تعرض التجربة الديمقراطيَّة بعد عام 2003 إلى تحديات خارجيَّة فرضها الاحتلال بعد تغيير النظام، إذ لم تكن ظروفها مهيأة سياسيًّا ومجتمعيًّا، فالدولة كانت عاجزة أمام تحقيق اندماج وطنيّ نحو

المشروع الديمقراطيّ ونبذ التطرف والتعصب والعنف، فلم يكن هناك تجميع وإعادة للهوية العراقيَّة الوطنيَّة ومكوناتها الأساسيَّة ولم يتمُّ إنماء الولاء للوطن.

5- عدم استكمال البناء المؤسسيّ للهياكل والبنى الدستوريَّة وسيادة التقليديَّة وعدم تشريع القوانين التي نصَّ عليها الدستور التي أكدَّ عليها بأن تشرَّع بقانون ولم تشرع لغاية الآن بدلًا عنها، وكذلك عدم تشريع القوانين المهمة والضروريَّة مثل (قانون مجلس الاتحاد وقانون النفط والغاز).

6- شكَّل ضعف بناء الدولة ونظامها المؤسساتيّ والتحديات الاجتماعيَّة تحديًا كبيرًا للعمليَّة السياسيَّة وحالة عدم الاستقرار السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ، فقد استمرت حالات العنف واللااستقرار والضعف في البنية المؤسساتيَّة الذي شجع على تميز اللادولتيَّة ضد الدولة ما أضعف الانسجام بين مكونات الدولة المختلفة، فتعزز بذلك مفهوم الإرهاب وغابت العدالة والأمن من أجزاء كثيرة من إقليم العراق، ونتائجها سقوط ثلاث محافظات بيد الإرهاب لأكثر من سنتين ونصف، تحررت بعد ما خسر البلد آلاف من الشهداء وقُتل الآلاف من المدنيّين الأبرياء بسبب ذلك الانهيار.

7- عانى النظام السياسيّ العراقيّ من خلل في الهيكل البنيويّ لنظامه السياسيّ تمثل في غياب المعارضة السياسيَّة التي نصَّ عليها الدستور صراحةً في الدستور؛ لرغبة الأحزاب السياسيَّة بعدم خسارة مكانها في السلطة لسببٍ أو لآخر؛ لذلك فإنَّ المعارضة السياسيَّة في العراق بوضعها الحالي _إن وجدت_ لا يمكن أن تقوّم النظام السياسيّ.

8- كثرة استعمال الأفكار والمفاهيم الحديثة في الواقع السياسيّ العراقيّ المعاصر التي لم تك متداولة سابقًا أو كانت حكرًا على فئة محددة فقط في السلطة مثل (الفدراليَّة والدولة الاتحاديَّة والبرلمان) على الرغم من أنَّه لا خوف منها في حال تمَّ استعمالها بشكل صحيح.

9- إنَّ آليات الحل الدستوريَّة والديمقراطيَّة لمشاكل التنمية السياسيَّة في النظام السياسيّ العراقيّ هي نفسها مأزومة وبحاجة إلى حلول، إذ إنَّ الأزمات مترابطة ومتشابكة وحلولها كذلك.

10- إنَّ مستقبل النظام السياسيّ في العراق يعتمد على حلّ أزماته عن طريق التنمية السياسيَّة وإلَّا فإنَّ هذا النظام إمَّا أن يبقى في حالة ضعف مستمر أو أنَّه يصل إلى العجز التام في مواجهة هذه الأزمات والتحديات ومن ثمّ انهياره وسقوطه.

المصادر:

- أحمد مالكي، حول الدستور الديمقراطيّ في مشروع الدراسات الديمقراطيَّة في البلدان العربيَّة.
- أمين المشاقبة، الإصلاح السياسيّ في دول الخليج العربيّ، في: المشاقبة، تحرير: أمين وشملان العيسى، أوراق عمل وثائق الندوة الثالثة المنعقدة في (25- 26) ديسمبر 2005، الكويت، مركز الدراسات الاستراتيجيَّة والمستقبليَّة، جامعة الكويت، 2005.
- جمال داود سلمان وعبد الغفور أسعد، التنمية السياسيَّة ودورها في الاستقرار السياسيّ في العراق، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد (5)، العدد (2)، 2022.
- جمال منصور، دور الأحزاب في التنمية السياسيَّة في العالم الثالث، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (خاص)، أبريل ٢٠١١.

- حسن كريم مطر، أداء البرلمان العراقيّ بين عامي 2005- 2021، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلمين للدرسات العليا، قسم العلوم السياسيَّة، النجف الأشرف، 2024، 138.
- حياة قزادري، التنمية السياسيَّة المشكلات والمقومات والآليات، المجلة الجزائريَّة للعلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة، الجزائر، 2018.
- د. خالد عليوي العرداويّ، المعارضة السياسيَّة بين ضرورات المصلحة الحزبيَّة والنظام السياسيّ، حلقة نقاشيَّة نظَّمها مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجيَّة في 2 تموز، 2019، منشور على الشبكة الدوليَّة على الرابط الآتي: http://fcdrs.com/polotics/1270
- د. طه حميد حسن العنبكيّ، إشكالية العلاقة بين السلطتين التشريعيَّة والتنفيذيَّة الاتحاديّتين وفق الدستور العراقيّ النافذ، بحث مشارك في أعمال المؤتمر العلميّ السنويّ الثالث لـ(سكول) العلوم السياسيَّة، جمجمال، جامعة السليمانية، 2012.
- د. فتاح كمال، دور الأحزاب السياسيَّة في التنمية السياسيَّة المحليَّة: دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسيّ في ولاية معسكر، الجزائر: جامعة وهران، 2012.
- الدستور العراقيّ.
- رضوان زيادة، الديمقراطيَّة التوافقيَّة كمرحلة أوليَّة في عمليَّة التحول الديمقراطيّ في الوطن العربيّ، المستقبل العربيّ، عدد 334، 2006.
- زاهر زكار، الصفوات والنخب وتأثيرها في المجتمع، مركز الإشعاع الفكري للدراسات والبحوث، فلسطين.
- سعاد نور الدين، سعاد، السكان والتنمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
- شاكر الأنباريّ، عرض كتاب: الديمقراطيَّة التوافقيَّة: مجتمع مدنيّ، بحث منشور في الشبكة الدوليَّة على الرابط الآتي: http://www.alsabaah.com/paper-php?souper:akbar/mlf-interpage
- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسيّ، أسسه أبعاده، بغداد، ١٩٩٠.
- عبد العظيم جبر، ثقافة المعارضة، صحيفة الصباح، ملحق آفاق استراتيجيَّة، العدد (٨٤٤).
- عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسيّ في العراق بعد عام ٢٠٠٣_ دراسة في الأسباب وسبل المواجهة، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2018.
- علي الطراح، الأبعاد الاجتماعيَّة للعولمة وتأثيرها في دور المرأة الخليجيَّة، مجلة كليَّة الآداب، المجلد 60، العدد 4، القاهرة، 2000.
- علي بن سلمان بن سعيد الدرمكيّ، التنمية السياسيَّة ودورها في الاستقرار السياسيّ في سلطنة عمان (1981- 2012)، رسالة ماجستير في العلوم السياسيَّة، كليَّة الآداب والعلوم/ جامعة الشرق الأوسط، 2012.
- علي عباس مراد، حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة، مؤتمر بيت الحكمة العلميّ السنويّ بخصوص بناء الدولة، بغداد، 2012.

- علي مهدي كاظم، إشكالية غياب المعارضة البرلمانيَّة وأثرها في أداء النظام السياسيّ في العراق بعد عام ٢٠٠٥ ومتطلبات إنجاحها، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد العلمين للدراسات العليا، 2020.
- العنبكيّ وآخرون، أداء البرلمان العراقيّ_ رؤية تقويميَّة في التقرير الاستراتيجيّ العراقيّ (٢٠١٠- ٢٠١١)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجيَّة، بغداد.
- غزي فيصل، التنمية السياسيَّة في بلدان العالم الثالث، مديرية الكتب للطباعة، بغداد، 1993.
- فيّ عادل حسين وآخرون، 1985، التنمية العربيَّة_ الواقع الراهن والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربيّ، العدد 6، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، ط2، 1985.
- قحطان أحمد سليمان، الأسس الفكريَّة لبناء الدولة في العراق، مجلة العلوم السياسيَّة، العدد (٣٤) ، السنة (١٧) ، كليَّة العلوم السياسيَّة، جامعة بغداد.، 2007
- كمال المنوفي، أصول النظم السياسيَّة المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987.
- مصطفى كامل السيد، التنمية بالمشاركة _ المشروع كنموذج، مركز دراسات بحوث الدول الناميَّة، كلَّية الاقتصاد والسياسة، جامعة القاهرة، 1993.
- مولود سعادة، النخبة والمجتمع تجدد الرهانات، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة باتنة، قسم علوم الاجتماع، سبتمبر ٢٠١٠.
- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصاديَّة، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، د. ت.
- نغم محمد صالح، التعدديَّة الحزبيَّة في العراق ومتطلبات إنجاحها، مجلة العلوم السياسيَّة، العدد (٣٥) ، كليَّة العلوم السياسيَّة، بغداد، 2008.
- ياسين محمد محمد العيثاويّ، الانعكاسات السلبيَّة للمحاصصة السياسيَّة على البنية المؤسسيَّة والمجتمعيَّة للنظام الديمقراطيّ في العراق - الشرق الأوسط أنموذجًا، مجلة دراسات دوليَّة، العدد الستون.

Political Development in Iraq after 2003: Reality and Challenges

Lecturer Dr.Hasan Kareem Mutar
Al-Farahidi University / College of Law

Abstract:

After the fall of the authoritarian regime on April 9, 2003, actual steps began to initiate the political development process, or at least to approach its contents and principles; in order to overcome the failures in the political, economic and social system in a manner consistent with the principles of democracy, human rights and the protection of rights and freedoms. Initiating political development in Iraq required taking steps towards modernizing the structures and basic foundations of the state and community institutions to work on organizing institutional structures and motivating citizens to participate effectively in change through reforms and developing and organizing the relationship with the authorities on the basis of modernization theories to confront pressures and challenges. This arduous process is a complex, ongoing process, not a phased one that can be easily reached and extends over multiple stages.

Keywords: Political development, Political quota, political stability, political participation.